الرعاية الصحية
فى مكة المكرمة فى العصر المملوكى
(٦٤٨ - ٩٢٣هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧م)

الحضارة العربية على مر عصورها التاريخية حافلة بكثير من الأمثلة الدالة على مدى ما وصل إليه أبناء هذه الحضارة من رُقِيٍّ وتقدم وازدهار فى كل مجال ومكان، فى أنحاء العالم العربى والإسلامى. والدارس للتراث العربى تستوقفه كثير من الحقائق الدالة على هذا. ولعله من بين الدلائل المهمة على مدى رُقى هذه الحضارة هو الاهتمام بالشئون الصحية للأفراد، وتوفير الرعاية الصحية لهم، عن طريق النهوض بالطب والأطباء، وإعداد المنشآت الطبية وتزويدها بكل ما يكفل لها الاستمرار فى أداء وظيفتها، فضلاً عن توفير كل أسباب الرعاية الصحية فى مجال المأكل والمشرب والملبس والمسكن، والوقاية من الأمراض المعدية، وتخليص المدن من المخلفات الضارة بالصحة العامة. وهذا ما سوف تقدمه لنا هذه الدراسة السريعة عن الرعاية الصحية فى مكة المكرمة فى عصر من أزهى عصور التاريخ الإسلامى، ألا وهو العصر المملوكى، الذى امتد من منتصف القرن السابع الهجرى ـ الثالث عشر للميلاد، وضم رقعة فسيحة من الأرض العربية ممثلة فى مصر، وفلسطين، والأردن، وسورية، ولبنان، والحجاز، وأجزاء من آسيا الصغرى.

وفى بداية حديثنا عن الرعاية الصحية كواحدة من أوجه العناية التى شملت مجتمع مكة المكرمة فى العصر المملوكى، يجب الإشارة إلى أن العرب اشتهروا من قديم الزمان بمعرفتهم بالطب ومداواة المرضى، يظهر ذلك واضحًا أيام الرسول ﷺ، فعن أبى هريرة رضى الله عنه قال: «احتف برجل من الأنصار يوم أُحُد من أصحاب النبى ﷺ، فدعا له النبى طبيبين كانا بالمدينة، فقال: عَالِجَاه. فقالا: يا رسولَ الله إنا كنا نُعالج ونحتال فى الجاهلية فلما جاء الإسلام فما هو إلا التوكل. فقال: عالجاه، فإن الذى أَنْزَلَ الدَّاءَ أنزل

له الدواء، ثم جَعَلَ فيه شفاءً. فعالجاه فَبَرِئَ». وإذا كان العرب فى الجاهلية أدركوا ما للطب من أهمية، فإنه بظهور الإسلام ازدادت هذه الأهمية، وأدرك المسلمون أن العقل السليم فى الجسم السليم، وأن المسلم لا يستطيع أن ينهض بواجباته كاملة تجاه الله سبحانه وتعالى، وتجاه المجتمع، وتجاه نفسه إلا إذا كان سليمًا مُعَافَى البدن، عملاً بقول رسول الله ﷺ: «ما أَنْزَلَ اللهُ داءً إلا وأَنْزَلَ له دواءً». . «يا أيها الناس، تَدَاوَوْا فإن الله لم ينزل داء إلا وأنزل له شفاء».

وفى العصر المملوكى كان الطب قد تقدم، وأدرك المعاصرون أنه علم نظرى وعملى، وأباحت الشريعة تعلمه لما فيه من حفظ الصحة ودفع العلل والأمراض عن هذه البنية الشريفة. وأصبح لايمارس الطب إلا كل من هو عارف بتركيب البدن ومزاج الأعضاء، والأمراض الحادثة، وأسبابها وأعراضها وعلاماتها. والأدوية النافعة فيها، والاعتياض عمَّا لم يوجد منها، والوجه فى استخراجها، وطريق مداواتها، ومن لم يكن كذلك فليس من حقه مداواة المريض، ولا يجوز له الإقدام على علاج يُخاطر فيه، ففى حديث عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ تَطَبَّبَ ولم يُعْلَمْ منه طب قبل ذلك فهو ضَامِن»[1]. وكان المعاصرون لهذه الفترة يحتاطون من أن يمارس الطب من ليس له دراية به، لذلك جعلوا لجماعة الأطباء فى كل مدينة رئيسًا لهم، كذلك اشترط على الطبيب إذا دخل على المريض أن يسأله عن سبب مرضه، وعمَّا يجد من الألم، ثم يرتب له نظاماً من العلاج من الأشربة وغيرها من العقاقير، ويكتب لأهل المريض نسخةمن تقريره عن حالته يُشهد عليها من حضر معه عند المريض، وإذا كان من الغد حضر وفحص المريض، ونظر إلى قارورته، وسأل المريض هل تناقص به المرض أم لا، ثم يرتب له ما ينبغى على حسب مقتضى الحال. ويكتب تقريره ويسلم نسخة منه إلى أهل المريض، ويفعل ذلك فى اليوم الثالث والرابع، وهكذا إلى أن يبرأ المريض أو يموت، فإن بَرِئَ المريض كان ذلك من سعد الطبيب، وإن مات حضر أهله عند رئيس الأطباء وعرضوا عليه النسخ التى كتبها لهم الطبيب فإن رآها على مقتضى الحكمة وصناعة الطب من غير تفريط ولا تقصير من الطبيب قال: هذا قُضى بفروغ أجله. وإن

(١) ابن الأخوة «محمد بن محمد بن أحمد القرشى»: معالم القربة فى أحكام الحسبة، عنى بنقله وتصحيحه روبن ليوى، مكتبة المتنبى، القاهرة، بدون تاريخ طبع، ص ١٦٥، ١٦٦.

رأى الأمر بخلاف ذلك قال لهم خذوا دية صاحبكم من الطبيب، فإنه هو الذى قتله لسوء صناعته وتفريطه. فكانوا يحتاطون على هذه الصورة الشريفة إلى هذا الحد، حتى لايتعاطى الطبَّ من ليس من أهله. ولا يتهاون الطبيب فى شىء منه[١].

كذلك كان المحتسب فى مكة المكرمة وفى غيرها من المدن الإسلامية يأخذ على الأطباء عهد أبقراط، ويحلفهم ألاَّ يعطوا أحدًا دواءً «مُضِرًا»، ولا يركبوا له سمًا، ولا يذكروا للنساء الدواء الذى يُسقط الأجنة، ولا للرجال الدواء الذى يقطع النَّسل، وأن يغضوا أبصارهم عن المحارم عند دخولهم على المريض، وألاَّ يفشوا الأسرار، ولا يهتكوا الأستار. ولا يتعرضون لما يُنكر عليهم فيه[٢]. وينبغى للطبيب أن يكون عنده جميع آلات الطب على الكمال، والتى يستخدمها فى كثير من الحالات: عند معالجة الأسنان، والطحال، والبواسير، والأنف، والرحم، وغيرها من الآلات المشهورة فى ذلك العصر[٣].

أمَّا أطباء العظام، وهم الذين عُرفوا باسم المُجبِّرين، فقد اشترط عليهم ألاَّ يتصدى أحدهم للعلاج مرضى العظام والكسور إلاَّ إذا كان يعلم عدد عظام الآدمى، وصورة كل عظم منها، وشكله وقدره، حتى إذا انكسر منها شىء أو انخلع رده إلى موضعه على هيئته التى كان عليها، ويمتحنهم المحتسب على ذلك[٤]. أما أطباء الجراحة وهم الذين عُرفوا باسم «الجرائحيين» فكان يُشترط فيهم معرفة أنواع الجراحات، والتشريح، وأعضاء الإنسان، وما فيه من العضل والعروق والشرايين والأعصاب. وأن يكون لدى كل واحد منهم «دست المباضع، فيه مباضع مدورات الرأس، والمؤريات، والحريات، وفأس الجبهة، ومنشار القطع، ومخرقة الأذن، وورد السلع، ومرهمدان المراهم، ودواء الكندر القاطع للدم»[٥].

يُضاف إلى هذا أن كتب المعاصرين كما حددت واجبات الطبيب، وضرورة حلفه اليمين، نصحته دائمًا ـ وحتى لا يصيبه نوع من الغرور من كثرة ما يتم على يديه من حالات الشفاء ـ أن يؤمن باستمرار أن طِبَّهُ لايرد قضاءً ولا قدرًا، وأنه إنما يفعل ما يفعل

(١) المصدر السابق، ص ١٦٧.
(٢) المصدر نفسه، ص ١٦٨.
(٣) المصدر نفسه، ص ١٦٨.
(٤) المصدر نفسه، ص ١٦٩.
(٥) المصدر نفسه، ص ١٦٩.

امتثالا لأمر الشرع، وأن الله تعالى أنزل الداء والدواء. وأن الأمور كلها تسير وفق مقادير قدرها الله تعالى[١]. ومع هذا فقد كان للطبيب الحرية التامة فى العمل والتجريب واستنباط الأساليب للعلاج. وكانت التجارب تُدَوَّنُ فى كتب خاصة، يقرؤها جمهور من الأطباء، وكان لبعض الأطباء أنواع من العلاج هى من مبتكرات قرائحهم وفوق الهمة العظيمة والتدبير الحسن والعناية التامة براحة المرضى، فقد كان لهم من حُسْن الخلق وطول الأناة والتسامح مع المرضى الشىء الكثير، وقد أوصلهم سمو الخُلق وبَسْطَة العلم إلى أعلى الدرجات[٢].

وينبغى أن نشير إلى أن صناعة التطبيب قد شهدت ازدهارًا واضحًا فى العصر العباسى، ذلك أن الخليفة العباسى المقتدر بالله جعفر بن المعتضد الذى تولى الخلافة سنة ٢٩٥ هجرية عُرِفَ عنه أنه أول من نظم هذه الصناعة، وقيدها بنظام خاص، حرصاً على مصلحة الجمهور، ففرض على من يريد معاناة التطبيب تأدية امتحان للحصول على إجازة تخوله هذا الحق بين الناس، وصار النظام بعد ذلك: متى أتم الطالب دروسه يتقدم إلى رئيس الأطباء فى بلده، ويطلب إجازته لمعاناة صناعة التطبيب. وكان الطالب يتقدم إليه برسالة فى الفن الذى يريد الحصول على الإجازة فى معاناته، وهذه الرسالة أشبه بما يُسمى اليوم أُطروحة، وتكون هذه الرسالة له أو لأحد مشاهير الأطباء المتقدمين أو المعاصرين، يكون قد أجاد دراستها فيمتحنه فيها، ويسأله فى كل ما يتعلق بما فيها من الفن، فإذا أحسن الإجابة أجازه الممتحن بما يطلق له التصرف فيه من الصناعة[٣].

وإذا كان العصر العباسى قد شهد تنظيم مهنة الطب بالشكل الذى ذكرناه، فإن العصر العباسى كذلك شهد قيام أول بيمارستان فى مكة المكرمة كذلك، إذ تشير بعض المصادر المعاصرة إلى هذا البيمارستان، وهو الذى بناه الخليفة العباسى المنتصر بالله «٦٢٣ ـ ٦٤٠هـ/ ١٢٢٦ ـ ١٢٤٢م» بالجانب الشمالى من المسجد الحرام[٤] ضمن ما بناه من مساجد ورباطات وبيمارستانات ومدارس فى بغداد وغيرها من بلدان العالم الإسلامى

(١) السبكى «تاج الدين عبد الوهاب»: معيد النعم ومبيد النقم، بيروت ١٩٨٣م، ص ١٣٣.
(٢) د. أحمد عيسى: تاريخ البيمارستانات فى الإسلام بيروت ١٩٨١م، ص ٣٦.
(٣) المرجع السابق، ص ٤٢، ٤٣.
(٤) النهروالى «قطب الدين ت ٩٨٨هـ»: الإعلام بأعلام بيت الله الحرام، طبع ليبسيك ١٨٧٥م، ص ٢٠٢.

مدة خلافته[١] وقد وقفه على مرضى المسلمين عامة ـ أى من سكان مكة المكرمة والقادمين إليها والمجاورين بها سنة ٦٢٨هـ/ ١٢٣٠م. واستمر هذا البيمارستان قائماً، وإن كانت قد أُجريت فيه كثير من الإصلاحات والترميمات على يد أمير مكة الشريف حسن بن عجلان، وكذلك بعض الإضافات والتوسعة، وظل قائماً بحى «أجياد» حتى ولى الأمير عبد الله الفيصل وزارة الصحة بالمملكة، فأمر بإقامة مستشفى بمدينة الطائف عوضاً عنه، وأزيل هذا البيمارستان، ومكانه الآن عمارة سمو الأمير مشعل بن عبد العزيز، وبها فندق خوقير الذى بأجياد أمام باب الملك عبد العزيز[٢].

والبيمارستان كلمة فارسية من مقطعين: «بيمار» بمعنى مريض، و «ستان» بمعنى مكان أو دار، أى مكان معالجة المرضى، أى المستشفى. ثم اختصرت كلمة بيمارستان فى الاستعمال فصارت مارستان، كما ذكرها الجوهرى فى صحاحه. وكان البيمارستان هذا ـ ومن أول عهده ـ كواحد من المستشفيات العامة، تعالج فيه جميع الأمراض والعلل من باطنية وجراحية «ورمدية» وعقلية وغيرها[٣] وقد كان هذا البيمارستان موقوفاً لمداواة مرضى المسلمين الفقراء والمساكين والمنقطعين، على اختلاف أجناسهم وأوصافهم وأمراضهم، ينتفعون بالإقامة والسكنى فيه، لا يزعجهم أحد، ولا يخرجهم، بل يستمرون إلى أن يحصل لهم الشفاء والعافية، فيخرجون باختيارهم. كما كان مقسماً إلى قسمين: أحدهما خاص بالرجال، والآخر خاص بالنساء. كما كان يتكون من طابقين، تم تخصيص واحد منهما للرجال والآخر للنساء[٤] وكل قسم كان مقسمًا إلى قاعات قاعة للأمراض الباطنية، وقاعة للجراحة، وقاعة للكحالة «أمراض العيون» وقاعة للتجبير، وكانت قاعة الأمراض الباطنية مقسمة هى الأخرى إلى أقسام صغيرة تبعاً لاختلاف الأمراض، فمنها قسم للمحمومين، وهم المصابون بالحمى، وقسم للممرورين، وهم مرضى الجنون السبعى، وقسم للمبرودين أى المتخومين، وقسم لمن به إسهال[٥].

(١) السيوطى «جلال الدين عبد الرحمن ت ٩١١هـ»: تاريخ الخلفاء، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ص ٤٦٠.

(٢) ابن فهد «النجم عمر ت ٨٨٥هـ». اتحاف الورى بأخبار أم القرى، تحقيق د. عبد الكريم على باز، مكة ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨ قا، جـ ٤، ص ٣٢ ـ ٤٦.

(٣) د. أحمد عيسى: نفسه، ص ٤.

(٤) الفاسى «تقى الدين محمد بن أحمد بن على ت ٨٣٢هـ»: شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام، تحقيق د. عمر عبد السلام تدمرى، دار الكتاب العربى، بيروت ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، جـ١، ص ٥٣٨.

(٥) ابن أبى أصيبعة «موفق الدين أبو العباس أحمد ت ٦٦٨»: عيون الأنباء فى طبقات الأطباء، القاهرة، ١٨٨٢م، جـ١، ص ٢٥٤ ـ ٣١٠. وجـ٢، ص ٢٤٢ ـ ٢٦٠.

وهكذا، وكان لكل قسم من أقسام البيمارستان ما بين طبيب وثلاثة حسب اتساع القسم وعدد المرضى، ولكل قسم رئيس، فكان فيه رئيس للأمراض الباطنية، ورئيس للجرائحيين، ورئيس للكحالين[١].

وأمام قلة المعلومات عن الخدمات التى كانت تؤدى للمرضى به، والتى كان يصرف عليها من ريع الوقف المحبوس على هذا البيمارستان يمكن القول استنادا على ما جاء فى المصادر المعاصرة عن كثير من البيمارستانات الأخرى فى عصر سلاطين المماليك: إن أهم هذه الخدمات توفير الأسِرَّة والفُرُش اللازمة للمرضى، وتوفير الأدوية والعقاقير على اختلاف أنواعها وتوفير الغذاء المناسب لكل مريض حسب حالته الصحية، فضلا عن توفير الإضاءة، وترتيب الفراشين والقومة الذين يتولون أعمال النظافة، وغسل ملابس المرضى، والقيام بمختلف مصالحهم التى يحتاجون إليها[٢]. أما عن توفير الماء العذب لشرب المرضى وإعداد الطعام لهم منه فقد وردت إشارة لدى الفاسى مؤرخ مكة الشهير يقوله فيها: إن شريف مكة الأمير حسن بن عجلان عندما قام سنة ٨٢٦هـ/ ١٤٢٢م بعمارة هذا البيمارستان «وزاد فيه على ما كان عليه أولا إيوانين: أحدهما فى جهة الشامية، والأخرى فى جهة الغربية، وأحدث فيه صهريجاً ورواقاً فوق الإيوانين اللذين أحدثهما، وفوق الإيوان الشرقى الذى كان فيه من قبل، وجدد هو عمارته.... وأدخل فيه البئر التى كانت يستقى منها للميضأة الصرغتمشية، ووقف جميع ما بناه وما يستحق منافعه فى الموضع المذكور.... على الضعفاء والمجانين، ووقف عليه منافع الدار المعروفة بدار الإمارة عند باب بنى شيبة....»[٣].

وترجع أهمية هذا النص الذى أورده الفاسى إلى أنه يلقى ضوءاً على دور المسئولين فى مكة المكرمة فى مجال الرعاية الاجتماعية فى عصر سلاطين المماليك، وبخاصة ما يتعلق بأمور الصحة العامة، فبرغم أن الرعاية الصحية تبدو من خلال ما ذكرته المصادر المعاصرة وكأنها من أعمال الخير والقُرْبَى والزلفى إلى الله سبحانه وتعالى، ولذا يتم الوقف عليها ـ فإنه لايفوتنا أن نشير إلى أن القائم بهذا العمل ـ وهو أمير مكة ـ هو

(١) المصدر السابق، نفسه، جـ ٢، ص ١٥٥.

(٢) ابن حبيب «الحسن بن عمر»: تذكرة النبيه فى أيام المنصور وبنيه: تحقيق د. محمد محمد أمين، القاهرة ١٩٧٦م، جـ١، ص ٣٠٤.

(٣) الفاسى: شفاء الغرام، جـ١، ص ٥٣٨.

نائب السلطان المملوكي، وأن مسألة الوقف على مصالح البيمارستان هى من قبيل ضمان استمرار الصرف على هذا البيمارستان من ريع الوقف، لذا يمكن أن نَعُدَّ هذا الوقف بمثابة رصد إيراد معين من أجل الصرف على هذه المنشأة الصحية المهمة، وتدعيمًا لدورها في خدمة المجتمع، وبما يضمن استمرارها في أداء وظيفتها، بسواء فى حياة الواقف، أو بعد مماته.

وعلى الرغم من أنه لم تصل إلينا معلومات كافية عن هذا البيمارستان، فإن المصادر التى تحدثت عنه أشارت إليه على أنه شىء مألوف كغيره فى هذا العصر، وهذا ما يجعلنا نؤكد على أنه لم يختلف عن غيره من البيمارستانات فى العصر المملوكى، والتى انتشرت فى كل أنحاء سلطنة المماليك فى مصر والشام والحجاز وغيرها، وأنه لايقل عمَّا تعرفه المستشفيات الحديثة من ضروب النظافة والخدمة فيه، فكان إذا دخله مريض تُنْزَعُ ثيابه، ويُودع ما معه من المال أو الأشياء الثمينة عند أمين البيمارستان، وتُقَدَّمُ له ثياب خاصة بالبيمارستان. وكان المرضى يتناولون الأدوية والأغذية مجاناً. ويظل المريض فيه حتى يتم شفاؤه، فيؤذن له بمغادرة البيمارستان. بعد أن ترد إليه ثيابه ونقوده وما كان قد أودعه عند أمين البيمارستان[١].

كذلك من المرجح أنه رُوعى فى هذا البيمارستان ما كان يراعى فى غيره من البيمارستانات فى العصر المملوكى من بعض الأنظمة، والتى تعد من أسس الرعاية الاجتماعية الحديثة، من ذلك ما يشترط من ضرورة تحضير الأدوية فى أوانها، وتخزينها لحين الحاجة إليها، على أن يُصرف لكل مريض ما يحتاج إله فقط بدون زيادة أو نقصان، حيث جرت العداة أن يكون بكل بيمارستان خزانة كاملة للشراب، ولا نستبعد أن يكون المسئولون قد راعوا حالة الجو فى مكة المكرمة فى فصل الصيف بوجه خاص، فيتم صرف مراوح من الخوص ليستخدمها القادرون من المرضى فى التخفيف من حرارة الصيف، كذلك ربما حرصوا على أن يكون هناك ما يغطى به غذاء المرضى لمنع تلوثه، وأن يتناول كل مريض غذاءه من غير مشاركة مع مريض آخر زيادة فى الحيطة، واتباعًا لأساليب صحية أصبحت بمرور الزمن من التقاليد الصحية المرعية[٢].

---

(١) ابن حبيب: المصدر نفسه، جـ١، ص ٢٩٨.
(٢) المصدر السابق: نفسه جـ١، ص ٣٠٤.

ومن الوظائف التى كانت البيمارستان فى أشد الحاجة إليها، ولا يمكن لأى بيمارستان الاستغناء عنها ما يماثل وظيفة الصيدلى والممرض فى العصر الحديث، حيث جرت العادة فى كل بيمارستان أن يتم تخصيص رجلين اشترط فيهما الأمانة والديانة، يتولى أحدهما حفظ الأدوية والعقاقير، ويكون مسئولاً عن صرف الأدوية حسب تعليمات الطبيب المعالج، فيسلمها للرجل الثانى لتوزيعها على المرضى، ويمكن أن يتأكد أن كل مريض تناول الدواء الموصوف له، وعليه كذلك الإشراف على المطبخ، وتوصيل الطعام إلى المرضى، كُلٌّ حسبما وُصف له[١]. وقد أشارت كتب الفقهاء المعاصرين إلى ضرورة قيام المحتسب بالتفتيش عليهم وعلى الأدوية والعقاقير أسبوعيًا، وأن يخوفهم الإهمال أو الخطأ أو النسيان، لما فى ذلك من ضرر بالغ بالمريض[٢].

كذلك لم توضح لنا المصادر المعاصرة التى تحدثت عن هذا البيمارستان أمثال الفاسى، والشيخ قطب الدين النهروالى، والنجم عمر بن فهد كيفية قيام الأطباء ببعض مهامهم فى هذا البيمارستان، وهل كانوا يتكونون ـ كغيرهم فى البيمارستانات الأخرى ـ من ثلاث فئات: «الطبائعيين»، وهم الذين يقومون بعلاج الأمراض الباطنية. و «الجرائحيين»، وهم الذين يقومون بالعمليات الجراحية. و «الكحالين»، وهم المختصون بأمراض العيون[٣]. وأنهم عندما يأتى أحد المرضى إلى البيمارستان كانوا يفعلون مثلما هو الحال فى معظم البيمارستانات من توقيع الكشف الطبى على المريض مجتمعين أو متناوبين، وأن يصفوا لكل مريض ما يحتاج إليه من علاج وغذاء[٤]، إلا أننا نرجح أن يكون كل ذلك قد كان عُرْفًا مألوفًا، وأشارت إليه أهم المصادر التى تحدثت عن الطب والأطباء فى ذلك العصر، وبحيث ترك من اهتم بالتأريخ لهذا البيمارستان أو الحديث عنه ذلك، باعتباره شيئًا معروفًا للجميع، فقد أشار ابن أبى أُصيبعة إلى أن تشاور الطبيب «الكحال» مع «الطبائعى» وهو طبيب الأمراض الباطنية ـ

(١) المصدر السابق نفسه، جـ١ ص ٣٠٥، د. محمد محمد أمين: «الأوقاف والحياة الاجتماعية فى مصر» القاهرة ١٩٨٠، ص ١٦٦.

(٢) الشيزرى «عبد الرحمن بن نصر ت ٥٨٩هـ»: نهاية الرتبة فى طلب الحسبة، نشر السيد الباز العرينى، القاهرة ١٩٤٦، ص ٥٧، ٥٨.

(٣) د. عبد اللطيف إبراهيم: دراسات تاريخية وأثرية فى وثائق من عصر السلطان الغورى، رسالة دكتوراه فى جامعة القاهرة، ١٩٥٦م، تحقيق رقم ٦٥٤.

(٤) ابن حبيب: نفسه، جـ١، ص ٣٠٥، د. محمد أمين: نفسه، ص ١٦٧.

كان أمرًا مألوفًا وشائعًا، بل وضروريًا فى كثير من الأحيان، حيث تتضاعف «الفوائد المقتبسة من اجتماعهما، ومما كان يجرى بينهما فى الكلام فى الأمراض ومداواتها، وما كانا يصفان للمرضى[١].

وقد كان لهذا البيمارستان المستنصرى بمكة المكرمة ـ وكأى بيمارستان آخر ـ ناظرٌ يتولى تنظيم العمل فيه، أحياناً يكون أحد كبار علماء مكة المكرمة أو المجاورين بها، وأحياناً أمير مكة المكرمة نفسه، مثل السيد بركات، وكان من مهام ناظر البيمارستان أو متولى مشيخة البيمارستان أن يحافظ على الأوقاف المحبوسة على البيمارستان، ويعمرها، ويجددها، ويستثمرها حتى يستمر ريعها الذى ينفق منه فى صالح البيمارستان، وعلى القائمين عليه من الأطباء وغيرهم[٢]، مثال ذلك ما فى ترجمة الشيخ محمد بن سالم بن محمد البلدى شيخ المارستان«ت ٨٤٠هـ/ ١٤٣٦م» فى عهد السلطان الأشرف برسباى من أنه «حصل من فتوح البيمارستان مالاً أرسله إلى الشام، واشترى به أشياء أوقفها على البيمارستان، وكان يخدم الفقهاء ويبالغ فى ذلك، ويمشى فى الإصلاح بين الناس»[٣]. ومن المرجح أنه كان يصدر تعليماته المشددة بضرورة تواجد بعض الأطباء ليلاً بالبيمارستان فى الأيام العادية، وربما تواجدهم جميعاً فى المواسم التى تزدحم فيها مكة المكرمة بالقادمين عليها لأداء فريضتى العمرة والحج، وبخاصة فى شهور رجب ورمضان وذى القعدة وذى الحجة.

كذلك ينبغى أن نشير إلى أن الرعاية الصحية التى قدمها هذا البيمارستان لم تكن مقصورة على ما هو معروف فى عصرنا الحالى باسم العيادة الداخلية، أى المرضى النازلين به، بل شمل كذلك العيادة الخارجية، أى تقديم خدماته للمترددين عليه من المرضى للكشف عليهم وأخذ الدواء المناسب. فقد جاء فى وثيقة الوقف الخاصة بهذا البيمارستان ـ والتى تخص السيد حسن بن عجلان أمير مكة، والذى أعاد عمارته ـ أنه أوقفه «على الفقراء والمساكين والمنقطعين المرضى والمجاورين، يأوون فيه ويأوون إليه علوًا وسفلاً، وينتفعون بالإقامة فيه والارتفاق به، انتفاع مثلهم بمثله، لايزعج أحد منهم، ولا

(١) ابن أبى أصيبعة: نفسه، جـ٢، ص ٢٤٣.

(٢) السخاوى «شمس الدين محمد بن عبد الرحمن ت ٩٠٢هـ»: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، بدون تاريخ طبع جـ١، ص ١٦٧، ١٧٠.

(٣) المصدر السابق: نفسه، جـ٧، ص ٢٤٨، ابن فهد: نفسه، جـ٤، ص ١٠٥.

يخرج منه بغير اختياره إلاَّ بعد حصول العافية له والشفاء. فإذا خلا البيمارستان المذكور منهم، وصار خالياً كان الانتفاع به للفقراء والمساكين من المسلمين، فإذا عاد الضعفاء والطرحاء عاد الانتفاع لهم كما كان يجرى الحال فى ذلك كذلك وجودًا وعدمًا.....»[١].

والحقيقة أن هذا النص قد يوحى أيضاً أن الخدمات الطبية لهذا البيمارستان قد امتدت خارج جدران البيمارستان، وهذا هو الأرجح فى نظرنا، ومن غير المستبعد كذلك فى ذلك العصر، فقد كانت هذه هى طبيعة كثير من البيمارستانات فى العصر المملوكى، والتى نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر البيمارستان المنصورى بالقاهرة، الذى أنشأه السلطان المنصور قلاوون «ت ٦٨٩هـ/ ١٢٩٠» فى ١٨ ربيع الأول ٦٨٢هـ/ ١٢٨٣م وكملت عمارته فى ربيع الآخر سنة ٦٨٣هـ/ ١٢٨٤م. والذى لم تقتصر الرعاية الصحية التى يقدمها للمرضى المترددين عليه والنازلين به، بل نص السلطان قلاوون فى كتابِ وَقْفِه على أن تمتد الرعاية الصحية إلى الفقراء فى بيوتهم، فيصرف لهم ما يحتاجون إليه من الأدوية والأشربة والأغذية أيضاً، بشرط عدم التضييق على الموجودين بالبيمارستان نفسه[٢]، فإذا وضعنا فى اعتبارنا صغر حجم مكة المكرمة فى ذلك العصر بشكل لايمكن مقارنته بما هى عليه فى عصرنا الحالى لأمكننا أن نرجح هذه الفكرة، فقد ذكر الفاسى مؤرخ مكة المكرمة فى ذلك العصر أن عرض مكة ـ كما قاسه هو بنفسه ـ قد بلغ ٤٤٧٢ ذراعاً (١,٢٨) ميلا: فى حين نبلغ طولها كذلك ٤٦٩٢ ذراعاً (١,٣٤ ميلا) وعلى هذا الأساس تكون مساحة مكة المكرمة ١,٧١ ميلا مربعاً، أى حوالى ٢,٠٦٠ كيلُو مترًا مربعاً، وهى مساحة صغيرة جدًا، ولا يتعذر معها امتداد الخدمات الطبية إلى كل أنحائها[٣].

وربما تم الصرف من البيمارستان على الأقل للفقراء فى بيوتهم أو أماكن إقامتهم لما يحتاجون إليه من أدوية وأشربة وأغذية، إذ كان مثل هذا العمل يُعد من أعمال القُرْبى إلى الله تعالى، وطلب المثوبة والأجر، فضلاً عن أن المرضى بوجه عام هم أحوج الناس إلى الرعاية الاجتماعية، ولاسيما فى عصور لم تعرف ما تعرفه اليوم من إجازات مرضية

(١) النجم عمر بن فهد: إتحاف الورى، جـ٣، ص ٥٠٧، ٥٠٨.
(٢) محمد محمد أمين: الأوقاف والحياة الاجتماعية، ص ١٥٧ ـ ١٦٧.
(٣) الفاسى: شفاء الغرام، جـ١ ص ٥٩.

بأجر أو نصف أجر. وربما رَاعَى الواقف ذلك فى وقفه وخصص بعض ريع الوقف على البيمارستان لكسوة الخارجين من البيمارستان بعد أن تماثلوا للشفاء، وبما أنهم كانوا فيما يعرف حالياً فى مرحلة النقاهة من المرض فهم أحوج إلى مثل هذه المساعدات وغيرها والتى عُرفت فى كثير من البيمارستانات الإسلامية[١]. ومن الخدمات الاجتماعية التى أداها البيمارستان فى مكة المكرمة فى ذلك العصر، والتى تتصل بالمرضى، تجهيز ودفن من يموت من مرضى البيمارستان، حتى ولو مات بين أهله، وقد جرت العادة بذلك[٢].

كما جرت العادة أن يلحق بكل بيمارستان خزانة للشراب أو صيدلية، أو ما اصطُلح على تسميتة «الشرابخاناة» والتى يقول عنها القلقشندى «ت ٨٢١هـ/ ١٤١٨م»: «هذه الخزانة هى المعبر عنها فى زماننا بالشرابخاناه، وهى الحواصل المعبر عنها بالبيوت، وذلك أنهم يضيفون كل واحد منها إلى لفظ خاناه، كالشراب خاناه، والطشت خاناه، والطبل خاناه، ونحوها. وخاناه لفظ فارسى معناه البيت، فتأويلها بيت الشراب.. إلخ. غير أنهم يؤخرون المضاف عن المضاف إليه على عادة الفُرس فى ذلك. وكان فيها من أنواع الأشربة والمعاجين النفيسة، والمربيات الفاخرة، وأصناف الأدوية والعطريات الفائقة التى لاتوجد إلا فيها. وفيها من الآلات النفيسة والآنية الصينى من الزبادى والبرانى والأزيار ما لايقدر عليه.

وقد كان لكل مارستان خزانة للشراب كاملة، ولكل شراب خانه «مهتار» يعرف بمهتار الشربخاناه (ومهتار بالفارسية بمعنى رئيس) متسلم لحواصلها، له مكانة عالية، وتحت يده غلمان عنده برسم الخدمة، يطلق على كل واحٌد منهم شراب دار[٣] وتجدر الإشارة إلى أن هذا البيمارستان كان محل رعاية وعناية سلاطين المماليك أيضاً. من ذلك ما يشير إليه الفاسى مؤرخ مكة الشهير، من أن السلطان الأشرف شعبان بن حسين «فعل بالحرمين مآثر حسنة..... وأقام البيمارستان المستنصرى بمكة. ووقف على ذلك وقفا كافياً» وذلك من خلال ما قام به من أعمال فى مكة المكرمة فى الفترة ما بين ٧٧٢هـ/ ١٣٧٠م، ٧٧٦هـ ١٣٧٤م[٤].

(١) ابن حبيب: نفسه، جـ١، ص ٣٠٧، ٣٠٨.
(٢) المصدر السابق: نفسه، جـ١، ص ٣٠٨.
(٣) القلقشندى: صبح الأعشى فى صناعة الإنشاء القاهرة ١٩٣٦، جـ٤، ص ١٠.
(٤) الفاسى: العقد الثمين فى تاريخ البلد الأمين، تحقيق فؤاد سيد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، جـ٥، ص١٠.

واضح من هذا النص أن هذا السلطان أعاد بناء هذا البيمارستان، أو أعاد عمارته، على العكس مما يذكره أحد المؤرخين المحدثين فى حديثه عن هذا السلطان نفسه فى أطروحته للماجستير من أنه «أنشأ أيضاً مارستاناً جديداً فى مكة المكرمة، وقد خصص له كل ما يحتاج إليه من أطباء وممرضين وممرضات وأدوية وغذاء ونفقات جارية. . . .»(١). أما الوثيقة التى قام بتحقيقها ـ وهى الوثيقة رقم ٤٩ محكمة ـ فتقول: «إن السلطان استجد بيمارستانا بمكة». وقد كان يرسل فى كل عام إلى الحجاز ثمن دقيق وقمح ليطحن ويخبز فى كل يوم، وليفرق على الضعفاء من الرجال والنساء والرمداء والزمناء المقيمين بالمارستان من ريع أوقافه المبرورة، على حد قول الوثيقة(٢). وفى عهد السلطان الأشرف برسباى تمت عمارة هذا البيمارستان أيضاً فى سنة ٨٣٢هـ/ ١٤٢٨م، إذ يذكر النجم عمر بن فهد ذلك فيقول: «وفيها عَمَّرَ احمد بن جمعة جانباً من البيمارستان ووسع فيه، وفتح له باباً آخر غير باب الحرم من زقاق «آلو» لإخراج الموتى منه، وإدخال الحطب والماء العذب منه إلى البيمارستان»(٣). وقد سبق أن أشرنا إلى موقع هذا الزقاق، وأنه بأجياد أمام باب الملك عبد العزيز.

وقد وجد هذا البيمارستان فى الأوقاف المحبوسة عليه خير دعامة للقيام بمهمته فى تقديم الرعاية الصحية لأهل مكة المكرمة والوافدين عليها والمجاورين بها. نذكر من هذه الأوقاف على سبيل المثال لا الحصر أوقاف السلطان الأشرف شعبان بن حسين، والتى يمكن إيضاحها على النحو التالى:

خصصت وثيقةُ الوقف مبلغاً وقدره خَمْسَةَ عشر ألفاً ومائتا درهم ثمن دقيق وقمح، جملته ستة وسبعون أردباً وطحنه، أى حوالى ٩١٢٠ كيلو جراماً، فإن انخفض السعر اشترى ببقية المبلغ دقيقاً أو قمحاً، وقد حددت الوثيقة كيفية توزيع هذا الدقيق والقمح، حيث ذكرت أنه يجرى توزيع نصف أردب يوميًا، أى حوالى ٦٠ كيلو جراماً، من الثالث عشر من ذى الحجة حتى آخر المحرم من السنة التالية، أى منذ فراغ الحجاج من حجهم حتى رحيلهم عن مكة غالباً عائدين إلى بلادهم، وهى ثمانية وأربعون يوماً،

(١) راشد القحطانى: «أوقاف السلطان الأشرف شعبان بن حسن عَلَى الحرمين الشريفين، رسالة ماجستير بكلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٠٥ - ١٤٠٦هـ، لم تنشر بعد، ص ١٣٥.

(٢) د. عبد اللطيف إبراهيم: دراسات فى الآثار الإسلامية، القاهرة ١٩٧٩م، ص ٤٤٣.

(٣) النجم عمر بن فهد: إتحاف الورى، جـ٤، ص ٤٦.

فيكون ما يتم توزيعه أربعةً وعشرين أردباً، أى حوالى ٢٨٨٠ كيلو جراماً، وفى حالة انخفاض السعر فإنه يضاف ما يفيض من ثمن الشراء هذا إلى هذه المدة ليستفيد منها أكبر عدد من فقراء الحجاج. أما بقية أيام العام ـ وهى ثلثمائة واثنا عشر يوماً ـ فيصرف الناظر فى كل يوم سدس أردب، أى حوالى ٢٠ كيلو جراماً من القمح إلى الطباخ ليطبخه ويفرقه على الضعفاء من الرجال والنساء والرمداء وذوى الحالات المزمنة المقيمين بالمارستان. كما تم تخصيص سبعمائة وعشرين درهماً سنوياً، بواقع ستين درهماً شهرياً لشراء سمن يطبخ به الدقيق[١].

كذلك حددت الوثيقة مرتبات العاملين فى هذا البيمارستان، فكان حكيم البيمارستان ـ والذى ربما كان رئيس الأطباء فى الوقت نفسه ـ يتقاضى راتباً سنوياً حددته الوثيقة بمبلغ ألفين وأربعمائة درهم سنوياً، اى بواقع مائتى درهم شهرياً، وذلك نظير قيامه بمداواة المرضى، وما جرت به العادة فى مثل ذلك. ومن الملاحظ أنه لم يكلف بأى عمل إدارى كما يحدث فى كثير من الأحيان فى عصرنا الحالى، إذ ينشغل كبار الأطباء بأعمال إدارية تحول بينهم وبين التفرغ التام لمهمتهم الأصلية وهى علاج المرضى[٢].

كما حددت الوثيقة وظيفة الشاهدين، وهما من أصحاب الأعمال الإدارية، يحضران إلى البيمارستان كل يوم ليصرفا ما يحتاج إليه المرضى، ويضبطا ما به من الحواصل على عادة أمثالهما، على أن يتقاضى كل واحد منهما خمسمائة درهم سنوياً اى حوالى أربعين درهماً شهريا، وهو مبلغ بلا شك معقول جداً بمقاييس ذلك العصر[٣].

كذلك نصت الوثيقة على ضرورة تواجد موظف مسئول عن المستودعات فى البيمارستان، وهو «أمين الحواصل»، وقد كانت مهمته أن يفرق الطعام والشراب على المرضى فى البيمارستان كل يوم على عادة أمثاله. وقد حددت الوثيقة راتبه السنوى بمبلغ ثلثمائة وستين درهماً سنوياً، اى بواقع ثلاثين درهماً شهرياً، وهو مبلغ معقول أيضاً بمقاييس ذلك العصر[٤].

كما نصت الوثيقة على ضرورة وجود سقَّاء يسقى الماء العذب للمرضى فى ذلك البيمارستان، وحددت أجره بمبلغ سبعمائة وستين درهماً، وقسمت هذا الأجر قسمين،

(١) راشد القحطانى: نفسه، ص ١٣٦.
(٢) المرجع السابق: نفسه، ص ١٣٩.
(٣) المرجع نفسه، ص ١٣٩.
(٤) المرجع السابق ص ١٣٨، ١٣٩.

قسم عن المدة التى يتزاحم فيها المرضى على المارستان، وهى موسم الحج، وقد حددت له فيها ثلثمائة درهم، أما المدة الثانية ـ وهى بقية السنة ـ فكان أجره عنها أربعمائة وستين درهماً[١].

ولم تغفل الوثيقة عن ضرورة تواجد بواب للمارستان لينظم عملية الدخول إليه، ويمنع أرباب الفساد أو التهم من الالتجاء إليه أو الاختفاء فيه إنْ تُرِكَ وشأنه. ولهذا نصت الوثيقة على أن يُصْرَفَ للبواب فى كل سنه ثلثمائة وستون درهماً سنوياً، بواقع ثلاثين درهماً شهريا، وأشارت إلى عمله بقولها: على أن يتولى ما جرت به عادة أمثاله من غلق باب المارستان وفتحه وصونه عن أرباب التهم والفساد»[٢]. وكان من حقه المبيت بقرب باب البيمارستان، بحيث يسمع من يطرقه عليه فى أى وقت جاء من أوقات الليل أو النهار، وربما كان يغلق باب البيمارستان بعد صلاة العشاء ولا يفتحه لأحد إلا عند الضرورة القصوى، ويفتحه فى الصباح الباكر لدخول المترددين على البيمارستان من طالبى العلاج[٣].

كذلك كان من حق المحتسب أن يشرف على عمل القومة من بوابين وفراشين وغيرهم، ويأمرهم بكنس البيمارستان ونظافته فى كل يوم من الأوساخ، ومسح حيطانه، وغسل قناديله وإشعالها بالوقود فى كل ليلة، ويلزم البواب بغلق الأبواب وصيانتها من الصبيان، أو مما يعمل فيه صناعة، أو يبيع سلعة، أو ينشد فيه ضالة، أو يجلس فيه لحديث من أحاديث الدنيا[٤].

وكأى بيمارستان آخر فى أنحاء العالم الإسلامى، وجدت فى بيمارستان مكة المكرمة مجموعه من الممرضين والممرضات للقيام بخدمة المرضى من الرجال والنساء، «كل جنس يخدم أبناء جنسه، -فالرجال يقدمون خدماتهم للرجال، والنساء يقدمن خدماتهن للنساء، وقد بلغ عدد هؤلاء الممرضين والممرضات ثمانية، وقد حددت وثيقة وقف السلطان الأشرف شعبان بن حسين عمل كل واحد منهم، فذكرت أنه يتحتم «على كل واحد من الفراشين من الرجال والنساء أن يتعاهد مَنْ بإزائه من المرضى يقوم بمصالحهم فى مشربهم وأكلهم وغسل ما يحصل منهم من الأوساخ وتنظيفهم على العادة»[٥]. ومن هذه

(١) المرجع نفسه، ص ١٣٧، ١٣٨.
(٢) المرجع نفسه، ص ١٣٨.
(٣) السبكي: معيد النعم، ص ١٤٤.
(٤) ابن الأخوة: نفسه، ص ١٧٢.
(٥) راشد القحطاني: نفسه، ص ١٣٧.

الناحية نستطيع القول: إن البيمارستان فى مكة فى ذلك العصر لم يقل عن أى مستشفى حديث فى عصرنا الحالى، من حيث الرعاية بالمرضى وشئونهم، ونظافتهم، وتوفير كل أسباب الراحة لهم.

يضاف إلى هذا أن وثيقة الوقف الخاصة بالسلطان الأشرف شعبان حددت مرتبات هؤلاء الممرضين والممرضات بمبلغ ألفى وثمانمائة درهم سنوياً تُصرف إليهم بالسوية، أى أن نصيب الرجل مثل نصيب المرأة «يصرف إليهم بالسوية نصفه للرجال ونصفه الآخر للنسوة»، ولم تفرق بينهم، فى حين أن بعض الدول فى القرن العشرين الميلادى ما زالت تجعل أجر المرأة أقل من أجر الرجل الذى يؤدى نفس العمل، أو بعبارة أخرى أن البيمارستانات فى الإسلام قد تميزت عن كثير من كبار المستشفيات فى العالم الغربى الآن فى مساواتها بين أجر الرجل والمرأة ماداما يؤديان نفس العمل وبنفس الكفاءة والمقدرة، وعليهما مسئوليات متساوية فى كل الوجوه[1]. أما عن النفقات الخاصة بهذا البيمارستان، فقد حددت نفس الوثيقة احتياجات البيمارستان السنوية من الحطب، وزيت الزيتون اللازم للإضاءة، وثمن اللحم للمرضى، والسكر والأشربة والأدوية وغيرها على النحو التالى:

(أ) ثلثمائة درهم ثمن حطب تطبخ به الحريرة «الدقيق والسمن» وغيرها مما يحتاج إله المرضى بالبيمارستان المذكور فى كل يوم.

(ب) أربعمائة وخمسين درهماً فى ثمن زيت الزيتون وما يقوم مقامه ليضاء به على الضعفاء بالمارستان طوال السنة.

(جـ) أربعة آلاف درهم تُصرف فى ثمن لحم برسم المرضى فى طول المدة، وفى ثمن سكر وأشربه، وغير ذلك مما يحتاج إليه فى كل سنة.

(د) ويصرف للناظر على البيمارستان مبلغ خمسمائة درهم للإنفاق على ما تقتضيه مصلحة المرضى، وما يحتاجون إليه من سكر وأدوية وأشربة وغير ذلك، وما يحتاج إليه البيمارستان من عبى ومكانس وأسطال نحاس وغيرها، حيث يستمر نفعه على الدوام والاستمرار. أى أنه بلغت نفقات البيمارستان فيما يُصرف على المرضى، ولشراء احتياجاتهم من طعام وشراب وأدوية وأوانى وخلافه ٥٢٥٠ درهما سنوياً، وهو مبلغ

(١) المرجع السابق، نفسه، ص ١٣٧.

بلاشك كبير بمقاييس ذلك العصر[١]. فإذا أضفنا إلى هذه النفقات ما كان يتم صرفه من مرتبات سبقت الإشارة إليها، فإن الإجمالى سيكون كبيراً جداً، وهو يعكس لنا فى الوقت نفسه مدى العناية التى أولاها سلاطين المماليك لمثل هذه المنشأة، كواحدة من المنشآت الاجتماعية المهمة فى ذلك العصر.

كما تنبغى الإشارة إلى أنه لم تصل إلينا أية معلومات عمَّا عُرف فى بعض بيمارستانات العالم الإسلامى من علاج المرضى بالموسيقى والترفيه عنهم فى البيمارستان المستنصرى بمكة المكرمة، ولعل هذا راجع إلى طبيعة مكة الدينية، فقد كانت الأجواق الموسيقية فى بيمارستان فارس تروح عن المرضى وتسليهم عن آلامهم. وكذلك الأمر فى البيمارستان النورى فى دمشق، فقد كانوا يجلبون القُصَّاص والمطربين إلى قاعات المرضى فيه، بل رتب المؤذنون ينشدون على المآذن قبل الفجر بساعتين، بأنغام شجية تخفيفاً لعناء السهر على المرضى المؤرَّقين[٢]. غير أننا لا نستبعد أن يكون المؤذنون فى الحرم المكى الشريف قد قاموا بهذا الدور نظراً لملاصقة البيمارستان المذكور للحرم المكى، هذا من جهة، ومن جهة ثانية فقد وردت إشارة عند مؤرخ مكة النجم عمر بن فهد ترجح ذلك، حيث يذكر أنه فى عام ٨١٨هـ/ ١٤١٥م «وفيها منع الأمير تغرى برمش التركمانى المؤذنين من المدائح النبوية وغيرها فى المنائر ليلاً، ومنع المداحين من إنشاد ذلك فى الأوقات التى جرت عادة الناس بكثرة الاجتماع فيها بالمسجد الحرام.....»[٣].

كما تنبغى الإشارة كذلك إلى أن بلاد الحجاز بوجه عام ومكة المكرمة بوجه خاص فى العصر المملوكى قد عرفت البيمارستانات المحمولة أو المنتقلة، وهى التى يمكن حملها أو نقلها من مكان إلى مكان بحسب ظروف الأمراض والأوبئة وانتشارها، وهى التى كانت تكثر بها فى أوقات مواسم العمرة والحج من كل سنة، وبخاصة تلك التى كانت تأتى إليها مع مواكب الحج من كثير من أنحاء العالم الإسلامى، وبخاصة فى ركب الحاج المصرى، الذى جرت العادة أن يصحبه «كَحَّال» وطبيب عارف، وجرائحى حاذق، ويصرف لكل منهم ما يحتاج إليه من الجوامك، وما عساه أن يكون بصحبة كل شخص منهم من الأدوية والعقاقير والأشربة والمعاجين والمسهلات والأكحال والإشبانات

(١) المرجع السابق، نفسه، ص ١٣٧.
(٢) د. أحمد عيسي: تاريخ البيمارستانات، ص ٥.
(٣) النجم عمر بن فهد، إتحاف الورى، جـ٣، ص ٥٢٧.

والمراهم والأدهان والمفردات والعطريات والدرياقات والسفوفات وغيرها مما يحتاج إليه المرضى[١]. ولم تكن الخدمات التى تقدمها مثل هذه البيمارستانات مقصورة على وفد الحجيج، بل قدمت خدماتها لكل من تقدم إليها، فيعاينه أحد الأطباء الموجودين، ويصف له ما يناسبه من الدواء ويصرفه له من «الشرابخاناه» أو «الدواء خاناه» المحمولين صحبة هذا البيمارستان المتنقل، وبذلك كان هذا النوع من البيمارستانات يقدم خدماته لأهل مكة وغيرهم من طرائف المسلمين المتواجدين بها فى موسم الحج والعمرة [٢].

كما يجب أن نشير إلى أن الخدمات الطبية قد شهدت ازدهارًا كبيرا فى مكة المكرمة طوال ذلك العصر المملوكى، لابسبب ما أداه البيمارستان من خدمات، وما رُصد له من مبالغ ضخمة لمساعدته على الاستمرار فى أداء هذه الخدمات فحسب، بل كذلك نتيجة لكثرة الأطباء، وبخاصة من كبار مشاهير أطباء العالم الإسلامى الذى توافدوا إلى مكة وجاوروا فيها زمناً طويلاً، أو فضلوا الإقامة بها، والذين حملوا معهم الكثير من مؤلفاتهم، وساهموا فى إثراء الحاية الطبية بمعالجاتهم مثال ذلك ما تشير إليه بعض المصادر المعاصرة من أن: محمد بن أحمد بن إسحاق الأبرقوهى ثم الشيرازى غياث الدين «ت ٨٠٥هـ/ ١٤٠٢م» نزيل مكة «كان بارعاً فى الطب انتفع به أهل مكة كثيراً لاسيما أنه كان يحسن إليهم بما يحتاجون إليه من أدوية وغيرها. مات فى بيته لضعفه وعجزه عن الحركة... ودفن بالمعلاة... وكانت له تصانيف كثيرة فى الطب، كما كانت له مكانة عند شاه شجاع صاحب فارس، وهو الذى تولى له عمارة الرباط بمكة، قدم مكة فقطنها نحو ثلاثين سنة، على طُريقة حسنة من كَفٍّ الأذى والإقبال على الخير والعبادة، وجرت على يديه لأهل مكة كثير من أعمال الخير»[٣].

ومنهم أيضاً محمد بن عبد الله الخضرى «ت ٨٠٨هـ/ ١٤٠٥م». المصرى نزيل مكة المكرمة، الطبيب، كان يمارس الطب والكيمياء. وأقام بمكة مجاورًا بها زمناً طويلاً، «ثم دخل اليمن، فأقبل عليه سلطانها الناصر، فيقال إن طبيب الناصر دَسَّ عليه مَنْ سَمَّهُ

(١) الجزيري «عبد القادر بن محمد بن عبد القادر إبراهيم الأنصاري»: الدرر الفرائد المنظمة في أخبار الحاج وطريق مكة المعظمة، نشر حمد الجاسر، دار اليمامة الرياض ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م، جـ١، ص ٣٤٢.

(٢) المقريزي «تقي الدين أحمد بن علي ت ٨٤٥هـ»: المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، المعرفة بالخطط المقريزية، طبع بولاق ١٢٧٠هـ، جـ٢، ص ٢٠٠.

(٣) ابن حجر «شهاب الدين أحمد بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢هـ»: إنباء الغمر بانباء العمر: تحقيق د. حسن حبشي، القاهرة ١٩٦٩ - ١٩٧٢، جـ٢، ص ١٢٠.

فهَلَكَ. وكان هو اُتهِمَ بانه دَسَّ على الرئيس شهاب الدين بن المحلى التاجر سُماً فقتله فى آخر سنة ست وثمانمائه»[١].

ومنهم ايضاً الشيخ محمد بن حسن بن أحمد بن محمد الشمسى، أبو عبد الله الكردى ثم المقدسى، نزيل مكة، ويعرف بابن الكردية، وُلد فى سنة إحدى وثمانين وسبعمائة ببلاد الأكراد، وقدم مع أبويه وهو ابن سبع إلى بيت المقدس، وسمع بها، وأقام ببيت المقدس عشرين سنة، فمات أبوه هناك، فقدم بأمه إلى مكة فقطنها، وسمع بها على كبار المشايخ، أخذ عنه مؤرخ مكة النجم بن فهد، وذكره فى معجمه وذيله وقال: إنه كان مباركاً، منجمعاً عن الناس، له معرفة كبيرة بالطب. مات بها فى ظهر يوم الثلاثاء عشرين شعبان سنه ثلاث وأربعين وثمانمائه، وصُلى عليه بعد العصر، ودفن بالمعلاة، رحمه الله تعالى[٢].

ومنهم الشيخ محمد بن على محمد بن على الشمسى القدسى نزيل مكة، وشيخ رباط ربيع والبيمارستان المستنصرى بها «ت ٨٣٤هـ/ ١٤٣٠م».

ومنهم كذلك «ابن صغير، الكمال بن الشمس بن العلاء القاهرى الحنبلى الطبيب، حفيد رئيس الأطباء، ويعرف كسَلَفِه بابن صغير. حفظ القرآن، والعمدة، وألفية النحو، والموجز فى الطب، واللمحة العفيفة فى الأسباب والعلاقات فى الطب، وفصول أبقراط، ومقدمة المعرفة له، وتشريح الأعضاء، والزبد فى الطب.... حج غير مرة، وجاور.. وعَدَا عليه فَتَى فقتلَ زوجتة واختلس بعض متاعه، فكان ذلك ابتداء ضعفه، بل كفَّ ولم ينقطع عن مباشرة نوبته وغيرها إلى أن اشتد به الأمر وأُقعد، وهو مع ذلك صابر محتسب، يكثر من التلاوة جداً، حتى مات فى صفر سنة إحدى وتسعين وثمانمائه»[٣].

ومنهم «أبو عثمان الحكيم المغربى، أظنه سعيد بن عبد الله بن محمد الزواوى المليانى. جاور بمكة سنين كثيرة، حتى مات بها فى أوائل المائه الثامنة.. وكان أبو عثمان هذا عارفاً بالطب، لأن أهل مكة نقلوا عنه حكايات عجيبة دلت على كثرة معرفته بالطب، منها أن شخصاً شكا إليه ضعفًا بامرأة، فأمره أن يأتيه بإراقتها، فأتاه بإراقة

---

(١) المصدر السابق: نفسه، ص ٣٤٠، ٣٤١.
(٢) د. أحمد عيسى: معجم الأطباء، القاهرة، ١٩٤٢م، ص ٣٧٣.
(٣) السخاوي: الضوء اللامع، جـ٩، ص ٢٢ - ١٥١.

نفسه، لأن المرأة امتنعت من الإراقة، فقال له عثمان: ما هذه إراقه المرأة وصاحب هذه الإراقة لا يعيش إلا ثلاثة أيام، فكان الأمر كذلك، وهذا معنى الحكاية»[١].

ومنهم «أبو بكر بن إبراهيم بن محمد الهيصمى الجلاد اليمنى الطبيب. مات بمكة فى صبح يوم الثلاثاء ١٨ المحرم سنة أربع وخمسين وثمانمائه، أرخه ابن فهد...»[٢].

ومنهم «أمير شريف العجمى المكى العلاَّمة فى الطب، قَدِمَ دمشق سنه ٩٤٩م متوجهاً إلى الروم، وأضافه الشيخ أبو الفتح السبرى، قال ابن طولون: وبلغنى أنه شرح رسالة الوجود للسيد الشريف، وشرح الفصوص للمحيوى بن العربى رحمه الله تعالى. توفى سنة ٩٥١هـ»[٣].

ومما يدل على ازدهار الخدمات الطبية والرعاية الصحية وتقدم الطب فى مكة فى ذلك العصر ما تشير إليه بعض المصادر المعاصرة، من نجاح أخطر العمليات الجراحية التى كانت تجرى فى ذلك العصر، وهى التى تعرف فى عصرنا باسم «الكتراكت»، أى فصد العين مما بها من ماء، وهى التى عرفت فى ذلك العصر بعملية «قدح العين»، فكثيرًا ما تشير المصادر المعاصرة إلى أن فلاناً من الناس قد «أضر بآخرة ثم قدح له فأبصر»[٤]. أو «كان حصل له ضرر قبل وفاته بنحو عشر سنين، ثم عولج فأبصر، بحيث أنه صار يكتب أسطرًا قليلة[٥]. وغير ذلك من إشارات تفيد نجاح مثل هذه العمليات الخطرة بنسبة كبيرة جداً، على الرغم مما نعرفه عن ضآلة نسبه نجاح مثل هذه العمليات فى عصرنا الحالى، بالرغم مما نحن فيه من تقدم علمى هائل وأجهزة لامثيل لها، مقارنة بهذا العصر المملوكى.

كما ينبغى أن نشير إلى ما كان للبيمارستان من أهمية خاصة فى مجال النهوض بعلم الطب والعمل على ترقيته، ذلك أن خدمات البيمارستان لم تقتصر على معالجة المرضى، بل تعدى الأمر إلى تدريس الطب والاهتمام به، ويشبه هذا إلى حد كبير ما يتم فى كبار المستشفيات فى العصر الحديث من إلحاق كليه الطب بالمستشفيات، حيث تتوافر الدراسة

(١) الفاسي: العقد الثمين، جـ٨، ص ٧١.
(٢) د. أحمد عيسي: المرجع السابق، ص ٧٩.
(٣) المرجع السابق: نفسه، ص ١٤٩.
(٤) السخاوي: الضوء اللامع، جـ٢، ص ٣١.
(٥) الفاسي: العقد الثمين، جـ٢، ص ٣٤٩ - ٣٥٢. وابن فهد «النجم عمر»: معجم الشيوخ، تحقيق محمد الزاهي، الرياض ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م، ص ٦٩.

العملية وممارسة الطب تحت يد الأساتذة، وإن كانت لم ترد الإشارة إلى ذلك فى وثيقة الوقت السابقة لكنه من المعروف أن بيمارستانات ذلك العصر كان يتم فيها تعيين شيخ للاشتغال بالطب، يكون من بين أطباء البيمارستان ويُخَصَّصُ له مكان محدد لإلقاء دروس الطب على طلبته[١].

كذلك يمكننا القول بأن الاهتمام بالرعاية الصحية ـ كواحدة من الخدمات الاجتماعية المهمة ـ كانت واضحة فى عصر سلاطين المماليك، وانعكس هذا الاهتمام فيما يصدره ديوان الإنشاء فى القاهرة من وصايا عند تقليد أحد الأطباء رئيساً أو مقدماً للأطباء، فإذا كان طبيباً طبائعيًا يذكر فى الوصية: «وليتجنب الدواء ما أمكنه المعالجة بالغذاء. . وإذا اضطر إلى وصف دواء صالح للعلة نظر إلى ما فيه من المنافاة، وإن قلت ـ يقصد العلة ـ وتحليل لإصلاحه، يوصف مصلح مع الاحتراز فى وصف المقادير، والكميات، والكيفيات فى الاستعمال، والأوقات، وما يتقدم ذلك الدواء أو يتأخر عنه، ولا يأمر باستعمال دواء، ولا ما يستغرب من غذاء» أى لايأمر باستعمال دواء غير مضمون النتائج، وكذلك لايصف غذاء إلا إذا كان متأكدًا أنه يناسب تماماً حالة المريض. وإذا كان طبيبًا كحّالا «طبيب أمراض العيون» جاء فى وصيته: «وها أنت قد أفردت بتسليم أشرف الحواس الخمس ـ أى تخصصه فى علاج أهم الحواس وهى العيون ـ والجوارح التى لولاها لم تعرف حقيقة ما يدرك بالسمع والذوق والشم واللمس، هى العين التى تغرى بالعين. . أرفق بها، فإنها من طبقات، منها الزجاجية، ومنها شبيه الزجاج، ولايقدم عليها بمداواة حتى يعرف حقيقة المرض. والسبب الذى نال به ذلك «الجوهر العرض، ثم دَاوِها مداواةً تجلو بها القذى عن البصر. . .». وإذا كانت الوصية لطبيب جرائحى جاء بها: «واجبر كل كسر، وشد كل أسر، وخط كل فتق، وقوِّ كل رتق، وداوِ الكُلوم، ودار باللطف. . . واعمل على حفظ الأعصاب، وشد الأعضاء، حتى يمكن معالجة المصاب. . . وليحذر قطع شريان، ما قُطع إلا نزف دم صاحبه حتى يموت، وليعد معه ما يكون لإخراج النصال. . .»[٢].

(١) ابن حبيب: نفسه، جـ١، د. محمد محمد أمين: الأوقاف، ص ١٧٠.
(٢) ابن تفضل الله العمري «شهاب الدين أحمد بن يحيي ت ٧٤٩هـ»: التعريف بالمصطلح الشريف، طبع مصر ١٣١٢هـ، ص ١٣٨، وابن حبيب: نفسه، جـ١، ص ٣٠٩، ٣١٠، د. محمد محمد أمين: نفسه، ص ١٧٧.

كما ينبغى أن نذكر أن هذا البيمارستان نال من الرعاية والعناية طوال العصر المملوكى ما كفل له المداومة على تقديم خدماته حتى تم هدفه، كما سبق أن أسلفنا. إذ تشير بعض المصادر أنه فى عام ٩١٥هـ/ ١٥٠٩م أيام السلطان قانصوه الغورى، أمر هذا السلطان خاير بك المعمار «أن يتوجه إلى مكة من البحر الملح ويأخذ صحبته جماعة من البنائين والنجارين والمهندسين، وقد أمر السلطان ببناء مارستان ورباط فى مكة، وأن يبلط الحَرَم، ويجرى عين ماء بأزان إلى مكة، فخرج فى أثناء هذا الشهر < رجب > وتوجه إلى الطور...»[1]. هذا النص يوحى فعلا بأن السلطان الغورى بنى بيمارستاناً جديدًا فى مكة، لكن مؤرخ مكة الشيخ قطب الدين النهروالى، والذى عاش فى مكة فى الفترة من ٩٣٠هـ إلى سنة وفاته عام ٩٨٨هـ أو ٩٩٠هـ، أى بعد العصر المملوكى مباشرة، يذكر أن المدرسة الحنفية التى أنشأها سلطان الهند السلطان أحمد شاه الكشروانى بجانب البيمارستان، كانت بيده هى والبيمارستان المستنصرى، وكذلك أوقاف السلطان المؤيد شيخ المحمودى، كما يذكر أن هذا البيمارستان منذ أن أنشأه الخليفة المستنصر بالله العباسى سنة ٦٢٨هـ/ ١٢٣٠م «استمر إلى أن خرب ودثر، فاستبدل مرارًا آخر ذلك فى أواخر دولة المرحوم المقدس السلطان سليمان خان بن سليم خان سقى الله عهده صوب الرحمة والرضوان». أى أنه تمت عمارته عدة مرات آخرها فى الدوله العثمانية. مما يؤكد أن ماقام به السلطان الغورى فى أواخر أيام دولة سلاطين المماليك كان بمثابة إعادة بناء أو عمارة لهذا البيمارستان القديم[2].

ومهما يكن من أمر، فإن مثل هذه الجهود إن دلت على شىء فإنما تدل على الحرص على تقديم كل الرعاية الممكنة لأهل الحرم المكى الشريف والقادمين عليهم طوال العصر المملوكى. وأخيرًا يجب أن نشير إلى أن الرعاية الصحية لأهل مكة المكرمة طوال العصر المملوكى امتدت لتشمل الأطفال الصغار كذلك، وبخاصة الصبية فى المكاتب أو الكتاتيب، حيث حددت كتب الفقهاء المعاصرين أن من ضمن عمل مؤدب الأطفال الإشراف على النواحى الصحية لهم، حيث تحتم عليه أن يفتش على نظافة أظافرهم،

---

(١) ابن إياس «محمد بن أحمد الحنفي ت ٩٣٠هـ»: بدائع الزهور في وقائع الدهور، نشر جمعية المستشرقين الألمانية بمصر، ١٩٦٠ - ١٩٧٢، جـ٤، ص ١٦٣ - ٢٤١، وجـ٥، ص ٩٣.

(٢) النَّهْرَوالي: الأعلام، ص ٢٠٢، ٣٥١ - ٣٥٣، د. أحمد عيسي تاريخ البيمارستانات، ص ٢٦١ - ٢٦٥.

ونظافة ملابسهم وشعورهم وأجسادهم بصفة دورية، وفى حالة ما إذا اشتكى أحد منهم من مرض أو تعب وتأكد المؤدب من صِدْقِه فكان عليه أن يصرفه، إما باستدعاء والده أو إرساله إلى منزله، حتى يتمكن أولياؤه من علاجه أو إسعافه، وفى نفس الوقت يتم عزله فى منزله إلى حين شفائه، كنوع من الإجراءات الوقائية لباقى الأطفال، ولمنع انتشار أية عدوى إذا ما أُصيب أحدهم بمرض معدٍ[1].. وهذا يؤكد أن العزل الصحى كان معروفاً كإجراء وقائى لمنع انتشار كثير من الأمراض المعدية.

كذلك امتدت الرعاية الصحية لتشمل كل ما يُباع ويُشتَرى فى الأسواق من ماكولات ومشروبات، وأشرف عليها المحتسب إشرافاً دقيقاً، وكانت تعليماته صريحة وواضحة وصارمة فى الوقت نفسه لكل من له صِلة بطعام الناس وشرابهم، ولنضرب لذلك بعض الأمثلة، فقد نصت كتب المعاصرين على ضرورة أن يُلْزِمَ الطحَّانين بغربلة الغلة من التراب وتنقيتها من الطين وتنظيفها من الغبار قبل طحنها، ويمنعهم الا يطحنوا على أثر نقر الحجر، فإنه يضر بالناس إذا تُرِكَ مع الدقيق، مما قد يتسبب عنه بعض أمراض الحصوة المعروفة. وبالنسبه للفرانين والخبازين، فقد كان يأمرهم برفع سقائف أفرانهم، وأن يجعلوا فى سقوفها منافس واسعه للدخان، ويأمرهم بكنس بيت النار فى كل مرة يخبزون فيها، وغسل الأوعية التى يستخدمونها، وبخاصه المعاجن، وضرورة نتنظيفها، والاّ يعجن العجان بقدميه ولا بركبتيه ولا بمرفقيه. ولا يعجن إلا ويكون عليه ثوب ضيق الكمين، ويكون مُلَثَّماً أيضاً، لأنه ربما عطس أو تكلم فيقطر شيء من بصاقه أو مخاطه فى العجين، وأن يحلق شعر ذراعيه لئلا يسقط شيء منه فى العجين، وإذا عجن فى النهار فليكن عنده إنسان على يده مذبة يطرد عنه وعن العجين الذباب بها. كما تحتم عليه نشر أكسية العجين بعد نفضها وغسلها فى كل وقت[2].

وأما الجزارون فيمنعهم المحتسب من الذبح على أبواب دكاكينهم، لأنهم بهذا يلوثون الطريق العام بالدم والروث، ومطالبتهم بضرورة الذبح فى المذبح المخصص لذلك، كما كان يلزمهم بضرورة غسل لحم الحيوان المذبوح من الخارج، وتطهير بطنه من الروث ومن

(١) ابن الحاج: «أبو عبد الله محمد بن محمد العبدري ت ٨٣٧هـ»: المدخل، مدخل إلي الشرع الشريف علي المذاهب، القاهرة ١٩٢٩م، جـ٢، ص ٣٢١.
(٢) ابن الأخوة: نفسه، ص ٨٩ - ٩٢.

الدم، وجميع أجزائه، وإذا فرغوا من بيع اللحوم، أمرهم أن ينشروا على قرمهم الملح ويغطوها خشية من هوام الأرض[١].

وبالنسبة للطباخين فقد كان المحتسب يأمرهم بتغطية أوانيهم وحفظها من الذباب وهوام الأرض بعد غسلها بالماء الحار، وغسل الأوعية التى يأكل فيها الناس بالماء النظيف والليف. أمَّا بائعو الأسماك فكان يأمرهم بغسل قفافهم وأطباقهم التى يحملون فيها السمك، وأن ينثروا فيها الملح المسحوق فى كل ليلة بعد الغسيل، وكذلك يفعلون بموازينهم، لأنهم إذا غفلوا عن غسلها فاح نتنها وكثر وسخها[٢].

كما كان من واجب المحتسب فى مكة المكرمة فى ذلك العصر أن يشرف على نظافة سقائى الكيزان وأرباب الروايا والقِرَب والدلّاء، وهى الأدوات المستخدمة فى سقى الماء العذب للناس. أمَّا سُقاة الكيزان فيأمرهم بنظافة أزيارهم وتغطيتها، وافتقادها بالغسل بعد كل قليل من الوسخ المجتمع فيها، وأن يغسلوا الكيزان ويجلوها فى كل يوم، ويبخروها، فإنها تتغير من أفواه الناس ونكهتهم، ولتكن الكيزان عندهم معلقة ليضربها الهواء فتبرد، ويسقون كل أناس من كيزان تليق بهم. وأن يتخذوا للأزيار أغطية من خوص، ولا يسقى الواحد منهم أحدًا من كوز الزير، ولايدخل يده فى الزير وهى زفرة. ويجتهد فى نظافة حانوتة وبدنه وثوبه، وأن يتفقد المحتسب حوانيتهم على غفلة منهم ليلاً ونهارًا. فمن وجد عنده زيرًا مكشوفاً أو كيزانًا وسخة أدَّبَهُ على ذلك، وغلق حانوته حتى يرتدع به غيره.

وأما أرباب الروايا والقرب والدلاء فيختار المحتسب عريفًا، وجلاً أمينًا ليراقبهم ويمنعهم من أن يستعملوا شيئاً من الآنية الحافظة للمياه، إلا من الجلود المدبوغة بالقَرَظ اليمانى، والتى قد استحكم دباغها، وطال مكثها. ومن اتخذ منهم قربة جديدة ألزمه المحتسب أن ينقل بها الماء إلى أحواض الطواجين ومعاجن الطين أياماً، ولا يبيعه للشرب أصلا، فإنه يكون متغير الطعم واللون والرائحة من أثر الدباغ والقطران، فإن زال التغير أذِنَ له المحتسب ببيعه للناس للشرب والاستعمال[٣].

---

(١) المصدر السابق: نفسه، ص ٩٣ - ٩٩.
(٢) المصدر السابق: نفسه، ص ١٠٦ - ١١٠.
(٣) المصدر نفسه، ص ٢٣٩، ٢٤٠.

وشملت الرعاية الصحية فى ذلك العصر كل من يشتغل بغسل ملابس الناس وصقلها، إذ عَرفت مكة المكرمة ما نعرفه اليوم من المغاسل لغسل الثياب. إذ يذكر لنا أحد مشاهير مؤرخى مكة المعاصرين فى حديثه عن عام ٨٧٥/ ١٤٧٠م، وعن الدكاكين الموجودة بالمسعى، بأن هذه الدكاكين «كان يكتريها غسَّالُون يغسلون على أبوابها الثياب، ويخبطونها على أحجار يضعونها تحت أبواب الدكاكين إلى جانب الحائط...»[١].

وقد نصت كتب المعاصرين على أن المحتسب كان يشرف على «الغسالين لأقمشة الناس، وينهاهم عن غسل ثياب الناس بالماء المطبوخ فيه القلى والنورة والنطرون، ويسمى عندهم المقة، فإن ذلك يضر بملابس الناس، ويعرضها لتخريقها وتوليد القمل فيها، ولا يعصروا على خشب ولا بخشب، فمن فعل شيئاً من ذلك أدبه»[٢].

كذلك كان لهذه المهنة شروط خاصة، فقد كان للمحتسب أن يسأل هؤلاء الغسالين «عن طهارة الثوب المتنجس الذى جُهل مكان نجاسته كيف يطهرون فيما دون القلتين، فمن عرف ذلك أقره، ومن لم يعرفه أمره بالتعليم، فإن كثيرًا من الغسالين إذا أُحضر إليهم ثوب متنجس وضَعَ ماءً فى الإناء وأورد الثوب عليه فينجس الماء القليل، إذ النجاسة واردة على تغير الماء ولم يتغير، وينجس كل شىء وُضع فى الماء، فيلزم ذلك بطلان صلاة الناس وهم لايعلمون، فإن العامة قد قَرَّ فى أذهانهم أن الشىء إذا نقى من وسخه فقد طَهُرَ، وتركوا أصل الطهارة، وهو الماء الطهور، فيأمرهم المحتسب أن يضعوا الثوب المتنجس فى الإناء، ويكون الماء واردًا لأمور، وأن يكفى جرى الماء إذا لم تكن النجاسة عيناً، وأما إذا كانت النجاسة عيناً فلابد من إزالة الطعم، وأما اللون العسر والريح فيقول الشافعى رضى الله عنه: إنه يضر، أما إذا بقيا معاً اللون والريح ضرا على الصحيح...»[٣]. ومعنى هذا ضرورة الحرص على إزالة نجاسة الثياب عند غسلها، وإفاضة الماء فى محل النجاسة أو الوسخ، وأن يتقى كل واحد منهم الله سبحانه وتعالى فى عمله وفيما هو مُكَلَّف به، حرصاً على الصحة العامة ونظافة الثياب[٤]. بل إن الحرص على النظافة والصحة العامة شمل كذلك الدواب، فقد حتمت كتب الفقهاء

(١) ابن فهد: اتحاف الورى، جـ٤، ص ٥٢٩، ابن ظهيرة «جمال الدين جار الله محمد»: الجامع اللطيف في فضل مكة وأهلها وبناء البيت الشريف، القاهرة ١٣٤٠هـ/ ١٩٢١م ص ٣٤٨.
(٢) ابن الأخوة: نفسه، ص ٢٤١.
(٣) المصدر السابق: نفسه، ص ٢٤١.
(٤) السبكي: نفسه، ص ١٣٨.

المعاصرين على سائس الدواب تنقية العليق لها، وتأدية الأمانة فيه، وتقديم الماء العذب النظيف لهذه الدواب عند شربها، مع ضرورة مراعاة تحميمها بين الحين والحين، وتمشيط شعرها، ورفع الأقذار عن جسدها[١].

كذلك شملت الرعاية الصحية الكثير من المنشآت الدينية والاجتماعية والثقافية فى مكة المكرمة فى ذلك العصر، من مساجد ورباطات وزوايا، ومدارس، وكتاتيب، وبيمارستانات، وغيرها مثال ذلك ما حدث عام ٨٣٠هـ/ ١٤٢٦م أيام السلطان الأشرف برسباى الذى أصدر مرسومًا بإلزام كل بواب على باب من أبواب المسجد الحرام بمكة المكرمة بملازمة باب الحرم والنوم عليه ليلاً ونهارًا، وألاَّ يغيب عنه إلا لضرورة، وأن يتعاهد البواب بابه بالكنس والرش والتنظيف، ومنع الكلاب والجوارى الحاملات الماء والجمَال من الدخول فى المسجد الحرام، واستطراقه أو المرور فيه لغير حاجة، وجعل السلطان لكل بواب عشرة دنانير أشرفية معلوماً كل عام نظير قيامه بهذا العمل، تحمل إليه من أوقاف الحرمين صحبة المسفر على مودع الحكم[٢].

وبلغت عناية سلاطين المماليك بالحرم المكى ونظافته حدًا كبيرًا، إذ تشير وثيقة الأشرف شعبان بن حسين إلى مدى هذه العناية، ونظافة الحرم المكى وصيانته، ونظافة ما حوله باستمرار، فقد خصصت الوثيقه ثمانية من الفراشين يتناوبون على خدمة الحرم، وتنظيف أروقته وأسطحه من الأوساخ، وكنس أبواب الحرم وما حولها من الأوساخ لتكون نظيفة على الدوام، ويبدو أن المقصود من كنس أبواب الحرم هو مداخل الحرم أمام أبوابه، وقد حددت لهم الوثيقة مبلغ ألفين وسبعمائة درهم نُقرة توزع عليهم بالسوية، أى أن راتب الواحد منهم كان ثلاثمائة درهم سنويًا، بواقع خمسة وعشرين درهمًا شهريًا. بل أكثر من هذا خصصت الوثيقة مبلغ ثلاثمائة درهم لثلاثه أشخاص يقومون بتنظيف الحرم المكى من الطريش والعقارب وسائر الهوام، وهم الذين عُرفوا باسم «صائدى الهوام والحشرات». وتم تخصيصهم لمراقبة نظافة الحرم المكى الشريف من هذه الحشرات الفتاكة، بالإضافة إلى أن الوثيقة عينت نَفَرَيْن يتوليان تنظيف ما بين الصفا والمروة من العظام والأوساخ، بحيث يكون المسعى نظيفاً بصفة مستمرة للساعين بينهما،

(١) المصدر السابق: نفسه، ص ١٤٤.
(٢) ابن فهد: إتحاف الورى، جـ٣، ص ٦٤٥.

وقد خصصت الوثيقة لهما ألف درهم سنوياً، تُقسم بينهما بالسوية، أى بواقع خمسمائة درهم لكل واحد منها، وهو راتب كبير إذا ما قيس براتب فراش الحرم الذى كان ثلاثمائة درهم سنوياً(١).

وكما حرص سلاطين المماليك على نظافة المسجد الحرام والمناطق المؤدية إليه، فإنهم حرصوا على أن يكون جو الكعبة صحياً تفوح منه روائح الطيب والبخور، فقد قررت نفس وثيقة وقف الأشرف شعبان أن يصرف لمن يقوم بتبخير الكعبة ستمائه درهم نقرة منها ما هو ثمن طيب وبخور لتطييب الكعبة المشرفة وأركانها، وتحليتها، وتبخير من يحضر للطواف من الطائفين ما جملته مائتان وأربعون درهم نقرة، وأجرة من يقوم بذلك ثلثمائة وستون درهم نقرة، وقد استثنت الوثيقة من ذلك أيام الحج من التطييب والتبخير، لما هو معروف من النهى عن استخدام الطيب للحجاج، حتى يكونوا جميعاً سواء، مجردين من زينة الدنيا وزخرفها أثناء القيام بشعائر هذه الفريضة المقدسة(٢).

كذلك كان من أهم واجبات المحتسب فى مكة المكرمة أن يأمر قومة المنشآت المختلفة بضرورة كنسها وتنظيفها فى كل يوم من الأوساخ، ونفض حُصرها وفرشها من الغبار، ومسح حيطانها، وغسل قناديلها حرصاً على النظافة العامة ومن يهمل منهم فى ذلك يقوم بتأديبه وفق السلطات المخولة له فى ذلك(٣).

ومن المعروف فى ذلك العصر أن كثيراً من المدن العربية والإسلامية ـ ومنها مكة المكرمة ـ لم تعرف ما نعرفه فى عصرنا الحالى من وسائل الصرف الصحى الحديث، لذا فقد وجدت جماعة من الناس كانت مهمتها كسح أسربة البيوت وتخليصها مما بها من فضلات، ومن المؤكد أنها لو تراكمت فإن ذلك سيؤدى حتماً إلى انتشار كثير من الأوبئة والأمراض، هذه الجماعة من الناس هى التى عرفت باسم «المشاعلية» حسب اصطلاح ذلك العصر، والتى كانت تخليص أسربة البيوت يعد واحداً من الأعمال التى قامت بها هذه الجماعة(٤). وربما كان منهم كذلك جماعة «الزبالين». والذين قاموا بنقل القمامة أو الزبالة من المنازل، وتنظيف الشوارع مما بها من قمامة طوال ذلك العصر، وخضعوا

---

(١) راشد القحطانى: نفسه، ص ١٢٥، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠.
(٢) المرجع السابق: نفسه، ص ١٢٨.
(٣) ابن الأخوة: نفسه، ص ١٧٢.
(٤) ابن فهد: نفسه، جـ٣، ص ٦٤٧.

كذلك لإشراف محتسب مكة المكرمة، الذى كان يأمرهم دائماً بإصلاح مزابلهم وتصحيحها، لأن كثيرا منهم يحملون فى مزابلهم هذه الأوساخ والنجاسة التى قد تصيب أثواب الناس فينجسونها ـ كذلك كان يأمرهم «أنهم إذا أرادوا مُشْتَرى خُبزٍ أو شيئاً من المأكولات أنهم لا يلمسونه بأيديهم وأيديهم وسخة، حتى يغسلوها غسلا جيدًا. وأيضاً لا يُمكَّنُوا من مس أوانى السقائين إلا أن يغسلوا أيديهم من النجاسة» حرصاً على الصحة العامة ومصلحة الناس(١).

كما تجلت الرعاية الصحية فى الحَمَّامات العامة التى يقصدها الناس للاستحمام، حيث وُضِعَتْ لها شروطٌ خاصة بالنظافة والرعاية الصحية، فقد كان على المحتسب أن يأمر أصحاب هذه الحمامات ـ والتى بلغ مجموعها فى مكة المكرمة فى ذلك العصر حوالى عشرين حمامًا ـ بغسلها وكنسها، وتنظيفها بالماء الطاهر غير ماء الغسالة، وأن يفعلوا ذلك مِرارًا فى اليوم، وأن يدلكوا البلاط بالأشياء الخشنة، وأن يغسلوا فى كل يوم حوض النوبة من الأوساخ المجتمعة فيه، وكذلك الفساقى والقدور من الأوساخ المجتمعة من المجارى والعكر الراكد فى أسفلها فى كل شهر مرة، فضلاً عن أنه اتخذت عدة إجراءات لمنع انتشار بعض الأمراض المعدية فى مثل هذه المنشآت، وكان منها منع دخول الحمام لمجذومٍ أو أبرص، فضلا عن عدم استخدام الأمواس غير الجيدة، أو التى سبق استعمالها(٢).

ومن المنشآت ذات المنفعة الصحية فى المقام الأول المطاهر أو المياضىء التى أوقفها سلاطين وأمراء المماليك وأهل الخير لكى تمد المصلين باحتياجاتهم من المياه اللازمة للوضوء والطهارة، وتم تزويد كل مطهرة منها ببئر عليها ساقية لجلب الماء وتوفيره باستمرار للمترددين عليها(٣). ولم تكن هذه المطاهر أو المياضىء مقصورة على الرجال فحسب، بل وجدت بعض المطاهر التى تم تخصيصها للنساء، مثل المطهرة التى عمرتها أم سليمان المتصوفة خلف مطهرة السلطان الأشرف شعبان بسوق الليل وخصصتها للنساء، وذلك فى عام ٧٧٦هـ/ ١٣٧٤م(٤).

---

(١) ابن الأخوة: نفسه، ص ٢٤١.
(٢) المصدر السابق: نفسه، ص ١٥٤.
(٣) ابن فهد: نفسه، جـ٣، نص ٣٢٢، جـ٤، ص٣٢.
(٤) المصدر السابق: نفسه، جـ٣، ص ٣٩١.

ولكى تستمر المطهرة أو الميضأة فى أداء عملها فى خدمة أهل مكة والمترددين عليها، كان المنشىء لها غالباً ما يوقف عليها بعض الأوقاف، ويولى أحدًا من يثق بهم من قضاة مكة النظر على تلك الأوقاف، وتنظيم الصرف من ريعها على المطهرة أو الميضأة. مثال ذلك مطهرة الأمير زين الدين بركة العثمانى، رأس نوبة النوب بالقاهرة، أنشأها وأنشأ ربعها ودكاكينها فى سنة ٧٨١هـ/ ١٣٧٩م بسوق العطارين، الذى يُقال له سوق النداء، عند باب بنى شيبة، والتى تولى النظر عليها وعلى أوقافها القاضى أبو الفضل النويرى، ولما توفى عام ٨٢٧هـ/ ١٤٢٥م أيام السلطان الأشرف برسباى تولى القاضى أبو البقاء ابن الضياء الحنفى النظر عليها، بالإضافة إلى نظر الحرم الشريف والحسبة بمكة[١].

كما تشير المصادر المعاصرة لتلك الفترة من تاريخ مكة المكرمة إلى مدى حرص السلطات الحاكمة وأهل مكة فى الوقت نفسه على تتبع الكلاب الضالة فى طرقات مكة وبواديها وقتلها أينما وجدت، وذلك لتطهير المدينة منها، وفى نفس الوقت كإجراء وقائى لمنع انتشار بعض الأمراض التى يمكن أن تنقلها مثل هذه الحيوانات، سواء لأبناء مكة، أم الحيوانات المختلفة، وبخاصة الجمال ودراب الحمل الأخرى[٢].

من هذا العرض يتضح لنا مدى الرعاية الصحية التى لقيها سكان مكة المكرمة طوال العصر المملوكى، والتى حظيت بها جميع فئات السكان من صغار وكبار، كما حظيت بها المنشآت الدينية والخيرية والإجتماعية والثقافية، مما يؤكد لنا أن هذا العصر قد بلغ الناس فيه من الرقى والتقدم درجة كبيرة فى العالم العربى والإسلامى فى الوقت الذى كانت فيه بلدان الغرب الأوربى تعيش غارقة فى ظلام العصور الوسطى.

* * *

(١) المصدر نفسه، جـ٣، ص ٦٠٩.

(٢) المصدر نفسه، جـ٤، ص ٦٤٤.